الافتراض الصوتي في النحو العربيّ

The Phonetic presumption in Arabic grammar

د. محمد بشير حسن
أستاذ
جامعة ديالى – كليّة التربيّة للعلوم الإنسانية– قسم اللغة العربية

Dr. M. Bashir Hassan
professor
University of Diyala- College of Education for Human Sciences – Department of Arabic language

dr.moh7777@gmali.com

الكلمات المفتاحية: الافتراض، الصوت، النحو، العربيّ

Keywords: Presumption, Phonetic, grammar, Arabic

الملخص

تتكون اللّغة من مستويات عِدَّة، المستوى الصوتي والصرفي والنَّحويّ والدلالي، وإنَّ كُلّ واحد منها يكمل الآخر فلا غنى لمستوى دون آخر، والبحث يسلط الضوء على التفاعل الصوتي النحوي، ويكشف عن أهمية الصوت في توجيه بعض المسائل النحوية.

ويعتقد الباحث أنَّ الافتراض الصوتي موجود في مواضع معينة في النحو لاسيما عندما يلجأ النَّحويّ إلى فرض أصوات في معرض تعليل بعض الحالات وهي غير موجودة؛ إذ تصوروا وجود ضمة على المقصور في حالة الرفع والنصب والجر، كذلك تقديرهم الحركات في الاسم المتصل بياء المتكلم، وإنَّ هذا يُعَدُّ افتراضا لاوجود لَهُ في الحقيقة غير أنَّ النتائج قد تكون صحيحة قياسا مع الفرض نفسه، وتكون غير مطابقة مع الواقع المعقول، ورُبَّما كان الافتراض هو للخروج من حرج عند شذوذ بعض المواضع عن القاعدة، وكان النَّحويّون يدركون عدم تطابق بعض الافتراضات الصوتية للواقع اللّغوي؛ لأنهم وضعوا قواعدهم على الأكثر وعللوا ما شذ عن هذه الكثرة بتعليلات رُبَّما لم تكن مقنعة وغير منسجمة مع الواقع الصوتي ولاسيَّما في المنظور الحديث، ولا غرابة في ذلك لأنَّ النحوي كان مضطرا إلى توجيه الظاهرة النحوية الشاذة .

Abstract

Language consists of several levels, the phonetic, morphological, grammatical and semantic levels, and each of them complements the other, so there is no need for one level without the other.

The researcher believes that the phonemic assumption is present in certain places in grammar, especially when the grammarian resorts to imposing sounds in explaining some cases when they do not exist.As they imagined the existence of a dam on the maqsour in the case of the noun, accusative and prepositional, as well as their estimation of the movements in the noun connected to the speaking ya', and that this is considered an assumption that does not exist in reality, except that the results may be correct in comparison with the assumption itself, and it is inconsistent with the reasonable reality, and perhaps the assumption It is to get out of embarrassment when some places are deviating from the rule.

The grammarians were aware of the inconsistency of some phonemic assumptions with linguistic reality. Because they set their rules to the most and justified what was deviant from this many with explanations that were perhaps not convincing and inconsistent with the phonetic reality, especially in the modern perspective, and it is not surprising because the grammarian was forced to direct the abnormal grammatical phenomenon.

المقدمة

الحمد لله مستحق حمده والصّلاة والسّلام على من لا نبيّ من بعده، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيد ولد آدم أجمعين.

أما بعد...

فاللغة كائن حي تعيش ولها قوانين ونواميس دقيقة تدعو إلى النظر والتمعن وهي كُلٌّ متكامل كما تُرى على الرغم من أجزائها التي تأتلف منها، وهي في حركة دؤوبة من التفاعل بين مستوياتها فيمكن أَنْ تتضافر تلك المستويات للوصول إلى الإنتاج الفعلي للكلام، لذلك فإن علم اللّغة الحديث يدعو إلى دراسة التفاعل بين مستويات اللّغة والكشف عن أسراره ومكامنه.

واللّغة العربيّة لغة غنية بهذه المشاركة بين مستوياتها وأجزائها، واختار الباحث تفاعل الصوت مع النحو لما لهما من أثر كبير في الدّراسة اللّغوية؛ وَلأَنَّ بعض النَّحويّين واللغويين لا يعتقدون بحقيقة التفاعل الصوتي والنَّحويّ ظنًا منهم أنَّ الصوت لا علاقة لَهُ بالنحو، وأنَّ النحو عبارة عن قواعد وتقدير وإعراب وخلاف ومسائل رياضية بعيدة عن المستويات الأخرى.

وهذا التصور جعل الباحث يعمد إلى دراسات تختص بالتفاعل بين مستويات اللّغة فاقترح دراسة الافتراض الصوتي في النحو، والفكرة ترصد مواضع في النحو العربيّ يوجد فيها افتراض صوتي يفترضه النحوي عندما تغيب الحركة الإعرابية بسبب عدم الانسجام الصوتي بين الأصوات داخل التركيب النحوي ، ورُبَّما يكون الانسجام الصوتي سببا في تغيير الحركة الإعرابية مِمَّا يجعل العامل الصوتي مقدما على النحو .

والافتراض يراد به ما يجده النحوي من تبريرات معينة لحالات التقاطع الصوتي النحوي، فيلجأ فيها إلى التقدير، إذ يقدر أشياء لاوجود لها في الواقع الاستعمالي للغة، فنجده يقول بدخول حركة على حركة، كما في تقديرهم الضم في حالة الرفع في الاسم المقصور، وكذلك حسبانهم أنَّ السكون حقيقة نطقية في المبنيات فيتصورون خفته وثقله، على الرغم من أنَّ السكون هو عدم الحركة، وهذه الأشياء تخالف الحقيقة الصوتية التي نظَّر لها النَّحويّون في كتبهم فقالوا بعدم دخول الحركة على الحركة وَأَنْ السكون هو حذف الحركة.

ولم يكن النَّحويّون غُفلا عن هذه الحقائق الصوتية غير أنَّهم استعملوا الصورة الذهنية المتخيلة لوجود الحركة الإعرابية في نهاية الكلمات، وكانت لهم إشارات واضحة تؤيد معرفتهم بالافتراض الذي وضعوه من أجل اطراد القاعدة النحوية .

والبحث في مهاده يسلط الضوء على هذه الفكرة ويفترض معرفة النَّحويّين للحقائق الصوتية التي توصل إليها علم اللّغة الحديث وأنهم وجدوا أسلوبا في المستوى النحوي

ليتخلصوا من تقاطع الصوت مع النحو، وهذا يمثل نمط تفكير عال المستوى للنحو العربيّ الذي يجب إظهاره للباحثين وعدم التشدق بتخطئة القدماء من بعض الباحثين ممن لا يدركون حقيقة التفكير النحوي الصوتي .

وقد جعلت البحث على مبحثين، كان الأول بعنوان (مدخل تنظيري لمفهوم الافتراض) تحدثت فيه عن فكرة الافتراض وأصولها عند النَّحويّين القدماء وأوردت بعض النصوص التي تبين حقيقة هذه الفكرة عندهم.

أما المبحث الثاني فكان مبحثا تطبيقيا تناولت فيه بعض أمثلة الافتراض ولا سيما في الإعراب التقديري والبناء على السكون، وناقشت فيه فكر النَّحويّين في هذين الموضعين.

والبحث يسعى إلى إثبات فكرة الافتراض الصوتي في النحو العربيّ وهو يؤسس لدراسات مستقبلية تتوخى حقيقة هذه الفكرة وتبسط القول فيها وتتبع المواضع العملية بشكل دقيق.

نسأل الله التوفيق والسداد.

المبحث الأول

مدخل تنظيري لمفهوم الافتراض

لغة: الافتراض أصله من فرض، ويدل على تأثير شيء في شيء، وهو بمعنى الحزُّ الشيء[١]، وورد أنَّ الفرض بمعنى الإيجاب ، أي ما توجبه على نفسك[٢].

ومفهوم الافتراض يوجد في بعض العلوم؛ إذ تحدث عنه الكفوي (ت١٠٩٤هـ) بأَنَّهُ((لَا يُطَابق الْوَاقِع وَلَا يعْتد بِهِ أصلا، وَمُرَاد الْقَوْم بِالْفَرْضِ فِي قَوْلهم: الْجُزْء الَّذِي لَا يتَجَزَّأ لَا يقبل الْقِسْمَة لَا كسرا وَلَا وهما وَلَا فرضا هُوَ التعقل لَا مُجَرّد التَّقْدِير)) [٣].

والافتراض عند المناطقة يؤتى به لإثبات عكوس الأشياء، ويحصل في الموجبات والسوالب المركبة، قال عنه التهانوي (ت١١٥٨هـ) ((وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس. وإنما اعتبروا الفرض ليشتمل القضية الخارجية والحقيقية، فالفرض هاهنا بالمعنى الأعم الجامع للتحقق، وحمل وصف الموضوع يكون بالإيجاب، وحمل وصف المحمول كما هو في الأصل إيجابا أو سلبا ليحصل العكس، أي بأن يترتب من تينك المقدمتين قياس ينتج عكس المطلوب أو يحتاج إلى ضمّ مقدمة أخرى صادقة معها، كما في بيان عكس اللادوام في الخاصتين))[٤].

في الاصطلاح:

لا يوجد تعريف للافتراض الصوتي فيما اطلعت عليه من مصادر، غير أنَّ الباحث يمكنه أَنْ يضع لَهُ حدًا بحسب ما توافر لَهُ من فهم في استقرائه لأصل الفكرة؛ إذ يمكن تعريف بأَنَّهُ((ما يفترضه النحوي من أصوات غير موجودة في الواقع الاستعمالي لتوجيه شواذ القاعدة النحوية، أو توجيه قاعدة معينة، وقد يكون بقصد الإفهام إذ الأشياء لا تتضح إلَّا بنقائضها أو عكوسها)).

لاحظ الباحث أنَّ اللغويين القدماء كان الافتراض الصوتي عندهم كثيرًا، وهو أسلوب من أساليبهم؛ إذ يفترضون أصواتًا معينة في مواطن لغوية، وكانوا يشيرون إلى ذلك بجمال الصنعة وحسن التخلص، فقد ألمح الخليل إلى ذلك في أثناء حديثه عن العلّة بقولهِ: ((إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلاهما، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما اعتللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن لم تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة

---

(١) ينظر: مقاييس اللّغة:٤/٤٨٩.

(٢) ينظر: تهذيب اللّغة:٧/٢٩.

(٣) الكليّات:٦٩٠.

(٤) كشاف اصطلاح الفنون: ١/٢٣٥.

البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك))[١].

وقد تصور سيبويه الافتراض الذي لا يتكلم به إنما يأتي لغاية معينة، من ذلك قوله: ((كأنّه يقول: حَمَلْنا " وليدنَا " لأياً بلأى، كأنّه يقول: " حملناه " جَهْداً بعد جهد. هذا لا يتكلم به ولكنه تمثيل))[٢].

وورد عنه أيضا يرد على يونس في قوله:((وأما يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: اضربان زيدا واضربنان زيداً فهذا لم تقله العرب، وليس له نظيرا في كلامها. ولا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أن يدغم))[٣].

وورد عن المازني أنّه تنبّه على الأصل المفترض الذي لا يتكلم به بقولهِ: ((وهذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يُتكلم بها على الأصل البتة، كما لا يُتكلّم بالفعل من قام وباع، وما كان نحوهنَّ على الأصل))[٤].

وقد يكون الافتراض لَهُ صورة نطقية ماثلة لم تستعمله العرب على الرغمِ من إمكانية نطقه ورُبَّما كان هناك خلاف بين النَّحويّين في عده افتراضا من غيره، من ذلك ما ورد عند سيبويه في تقديم ضمير الأبعد على الأقرب في (أعطاهوني)، قال عنه: ((قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلّمُ به العرب، ولكن النحويين قاسوه))[٥]، بينما أجازه المبرِّد فيما نُقل عنه أَنَّهُ قال عنه جيد وليس بقبيح[٦]، قال ابن مالك: ((ولا يعضد قول من أجاز القياس في ذلك قولُ العرب: عليكني، لكون الكاف فيه متقدمة على الياء، لأن الكاف في عَليك فاعل في المعنى، فيتنزَّل تقدمها على الياء منزلة تقدم التاء في قولك: أكرمتني، فلا يجوز أن يجرى مُجْراها "كاف" ليس لها حظ في الفاعلية))[٧].

---

(١) الإيضاح في علل النحو:٦٦.

(٢) كتاب سيبويه:١٢٠/٢.

(٣) المصدر نفسه:٥٢٧/٣.

(٤) المنصف:٥٤٦.

(٥) كتاب سيبويه : ٣٦٤/٢.

(٦) لم أجد كلاما للمبرد في كتبه

(٧) شرح التسهيل:١٥٢/١.

ومن ذلك ما ذكره السيرافي عن يونس في سماعه لعربي يقول: (ضرب مَن منا)، قال عنه السيرافي: ((وهذا بعيد لا تتكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير، وكان يونس إذا ذكرها يقول: ولا يقبل هذا كلّ أحد، فإنما يجوز منون يا فتى على هذا)) [1].

(١) شرح كتاب سيبويه:٣/١٧٤.

المبحث الثاني

أمثلة الافتراض الصوتي في النحو

ثمة أمثلة في النحو ورد فيها الافتراض الصوتي، وستناول الباحثين مثالين ليبين عن طريقهما أنَّ الافتراض الصوتي في النحو لَهُ مبرراته، من ذلك .

١. الإعراب التقديري

تلحق الحركات الإعرابية أواخر الكلمات للدلالة على الموقع والمعنى، وقد تصور النَّحويّون أنَّ كُلّ لفظة في تركيب معين لا بُدّ لها من حركة إعرابية لذلك قدروا بعض الحركات على أصوات المدّ الطويلة (الألف المدية والواو المدينة والياء المدية)، وقد عاملوا صوت المدّ معاملة الصوامت التي تقبل ظهور الحركة بعدها، وشبهوا (يكتبُ) ب (يدعوُ) وهي عندهم مضمرة مقدرة(١).

وكانوا يدركون المانع الصوتي من دخول الحركة القصيرة (الضمة) على صوت المدّ الطويل، لذا نجد ابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) يعلل هذا الأمر بقولهِ: ((لأنّه يُقَدَّرُ إعرابه في رفعه ونصبه وجرّهِ، فتقول: (هذا يحيى) ؛ فعلى حرف إعرابه ضمّةٌ مقدّرةٌ، و (رأيتُ يحيى) ، فعلى حرف إعرابه فتحةٌ مُقدّرةٌ، و (سلّمتُ على يحيى) ، فعلى حرف إعرابه كسرةٌ مُقدَّرةٌ؛ والمانع من ظهور ما قُدِّر فيه: التّعذّر؛ لأنَّ الألِفَ لا تكون مُتَحَرّكةً البتَّةَ))(٢).

واعتقدوا بوجود حركة مقدرة افترضوها افتراضا في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم قال ابن جني: ((إنَّ ياء المتكلم أبدًا تُكسر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحًا، نحو هذا غلامي، ورأيت صاحبي))(٣)، وعُلل ذلك لسلامتها من القلب والتغيير(٤).

وتحدث بعض النَّحويّين القدماء عن أنَّ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني بسبب التغيير الصوتي في حركته الإعرابية، قال أبو البقاء العكبريّ: ((وَذهب قوم إِلَى أنَّ الْمُضَاف إِلَى يَاء المتكلّم غير مبنيّ إِذْ لَا علَّة فِيهِ توجب الْبناء وَغير مُعرب إِذْ لَا يُمكن ظُهُور الْإِعْرَاب فِيهِ مَعَ صحَّة حرف إعرابه))(٥).

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية:

(٢) اللمحة في شرح الملحة:١٧٩/١.

(٣) الخصائص:١٧٥/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل:٢٠٦/٢.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب:٦٧/١.

ورجحوا أنَّ حالته بين البناء والإعراب، وحجتهم ((بِأَن الْمُضَاف إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم لَيْسَ بمعرب إِذْ لَو كَانَ معربا لظهرت فِيهِ حَرَكَة الْإِعْرَاب لأنه يقبل الْحَرَكَة، وَلَيْسَ بمبني إِذْ لَا عِلّة للْبِنَاء هُنَا، فَلَزِمَ أَن يَنْتَفِي الوصفان هُنَا))[١].

وقد رفض أبو البقاء العكبريّ هذا الكلام ونصّ أَنْ ليس بين المعرب والمبني حالة توسط بينهما لأنهما ضدان والضدان لا توسط بنهما[٢]، وعلل الأمر بأنَّ ((ظُهُور الْحَرَكَة فِيهِ مستثقل كَمَا يستثقل على الْيَاء فِي المنقوص وكما يمْتَنع على الْألف. وَلم يمْنَع ذَلِك من كَونه معربا))[٣].

وقد اختفت الحركة الإعرابية وغُلِّب الجانب الصوتي فقدر النَّحويّون الحركة الإعرابية افتراضًا وشكلا بسبب عدم تجانس الضمة في نهاية الكلمة مع الياء فعندما ((يلتقي الواو بالكسرة قد يحدث أن ترى نوعًا من تكلف النطق وثقله، فلكي ننطق بالواو تستدير الشفتان، ولكي ننطق بالكسرة يحدث العكس فتنفرجان... فلسنا ندري على الأقل بوساطة عاداتنا اللغوية نوع المشقة النطقية التي يُمكن أن تنجم في نطقها)) [٤].

وقدر النَّحويّون الحركة الإعرابية على صوت الياء الطويلة في (هذا غُلامِي) التي اكتسبت الطول من الحركة القصير التي تسبقها فجيء بها للمناسبة الصوتية، وهذا ما عبر عنه النَّحويّون[٥] بـ(اشتغال المحل بحركة المناسبة) .

وقد لاحظ القدماء الأثر الصوتي في الحركة الإعرابية وعللوه بالثقل؛ إذ قال الرضي الاستراباذي ((يُستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرّك ما قبلها بحركة ثقيلة))[٦].

يلاحظ أنَّ النَّحويّين قد افترضوا وجود حركات إعرابية في نهاية الألفاظ ولاسيَّما ما كان آخرها مقصورا أو منقوصًا، مِمَّا أثار حفيظة كثير من الباحثين المحدثين ممن لم يرتضوا للقدماء هذا التوجيه الذي يحمل في طياته افتراضًا لا وجود لَهُ في الواقع الاستعمالي للّغة، فقد قال الدكتور كمال بشر: ((ولكنهم على الرغم من هذا الفهم الواعي الدقيق لم يسلموا من البعد عن جادة الصواب أحيانا، فنظروا إلى هذه المدات نظرتهم إلى "الساكن" وعاملوها معاملته في

(١) مسائل خلافية في النحو:٨٤.
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب:٦٧/١.
(٣) مسائل خلافية في النحو:٨٥.
(٤) العربيّة الفصحى:٤٤.
(٥) ينظر: فتح ربّ البرية: ٩٧.
(٦) شرح الكافية في النحو: ٣٤/١.

كثير من الأحكام الصوتية والصرفية. وذلك يرجع -كما قلنا- إلى انخداعهم بغياب علامات الحركات الثلاث القصار، متأثرين في ذلك بالرموز الكتابية)) [١] .

ويرى الدكتور تمام حسّان أنَّ الإعراب التقديري يمثل غلبة التفكير الفلسفي في الدراسات اللغوية[٢]

وأكد الدكتور عبد الرحمن أيوب أنَّ الإعراب التقديري مجرد خيال يغاير المنطوق اللّغوي[٣]، ومنهم مَنْ يرى أنَّ ((الحركة لا تقدر على حركة، فلا صحة للقول الموروث بالثقل الإعرابي))[٤]، ونص الدكتور أحمد كشك أنَّ ((كُلّ ما أشبه التقدير من تقدير للمناسبة، أو الثقل، أو التعذّر، أو التخلص إلى آخره إنما إمكانات صوتية يصعب معها أَنْ تظهر العلامة ففرضها إذن في هذه المواطن غير مقبول من الناحية العلميّة)) [٥].

ورفض الدكتور سلمان الرجاء فرض حركات على أصوات المدّ الطويلة لَأَنَّهُ مناف للواقع، وحاول أَنْ يجد مخرجًا مقنعا لهذا الأمر فاعتقد أنَّ (مصطفى) أصلها (مصطفئ) بالهمزة، وحركتها الضمة القصيرة؛ لأنَّ مصدره اصطفاء، حذفت الهمزة منهُ وأشبعت الفتحة فتولد منها الألف وهي عنده تشبه الأسماء المرخمة[٦] .

وهذا رأي غريب وافتراض لا يقوم على دليل مقنع، ولا أعرف المبرر الذي جعله يفترض وجود الهمزة ثمَّ يحذفها، وإذا كان مع لفظ (مصطفى) فما بالك ببقية الألفاظ التي لا يحتوي مصدرها على همزة، وكذلك لا يستقيم الأمر مع الاسم المنقوص .

وحاول بعض الباحثين وضع حل لهذه الإشكالية _ كما يتصور _ إذ اقترح أَنْ يكون الإعراب بالحركات الطويلة في نهاية الألفاظ التي يكون فيها الاسم مقصورا أم منقوصا[٧]، وبهذا فإنَّ فكرة الإعراب التقديري تلغى وتحل محلها فكرة الإعراب بالحروف .

ويرى قسم من الباحثين المحدثين أنَّ الاسم الذي لا تظهر عليه حركات الإعراب يمكن أَنْ يُعَدُّ من المبنيات لا المعربات، منهم الدكتور سمير شريف استيتية الذي يقول : ((والذي أراه في

---

(١) دراسات في علم اللّغة:١٥٧.

(٢) مناهج البحث في اللّغة ٢٠.

(٣) دراسات نقدية في النحو العربيّ:٥٢.

(٤) الثقل الإعرابي بين الحقيقة الصوتية والتحليل النحوي (بحث):٢٣١.

(٥) النحو والسياق الصوتي:١٦٩.

(٦) ينظر: دراسة صوتية لحرف الإعراب وحركته: ١٨٦-١٨٨.

(٧) أثر أصوات المدّ واللين في بناء الكلمة (رسالة ماجستير): ١٦٩.

هذه المسألة أَنَّهُ لا جدوى في أَنْ تُصنف في دائرة المعربات الكلمات التي لا يمكن أَنْ تظهر على أواخرها حركات الإعراب ... كالاسم الذي ينتهي بألف مثل مصطفى)) [١].

وهذه الآراء قد عقّدت المسألة ولم تحلها لأننا سنكون أمام قاعدة نحوية مضطربة ناقصة لا تصلح أَنْ تُطبق في الاسم المقصور والمنقوص وامتناع الحركة قد أحسّ به النَّحويّون فعبروا عنها بالثقل أو التعذّر، فكان المخرج من هذه الإشكالية هو الافتراض الصوتي الذي يُقدر تقديرا فيتصوره المتكلم، وما دام النحو يعتمد على الشكل فيعد السكون حركة إعرابية أو حركة بناء مع التنبه على أنَّ السكون هو انعدام الحركة، أو هو في النظر الصوتي صوت محذوف، غير أَنَّ النَّحويّين استثمروا هذه الحركة فعدوها من علامات الإعراب[٢] .

ومسألة جعل الألفاظ التي لا تظهر عليها الحركات الإعرابية من المبنيات أمر فيه نظر؛ لأن البناء هو الذي يلازم حركة واحدة في جميع حالات الرفع والنصب والجرّ[٣]، بينما الأسماء المقصورة والممدودة تختلف عن ذلك.

وكذلك الحال في الصوائت القصيرة المقدرة في الإعراب التقديري يمكن أَنْ تكون افتراضا ذهنيا يمكن تقديره لتصحيح ما خرج عن الكثير المألوف .

نلاحظ أننا أمام فكر فلسفي منطقي دقيق من شأنه أَنْ يحفظ اللّغة ويصونها ويعالج مواطن التعذّر الصوتي ولاسيَّما عند امتناع الحركة من الظهور .

وهذه المواضع تمثل نقطة التقاء النحو بالمستوى الصوتي مِمَّا يعطي انطباعا بضرورة تضافر هذه المستويات وعدم الفصل بينها؛ لأنَّ إحداها تكمل الأخرى .

٢. البناء على السكون

البناء هو القسم المقابل للإعراب، وهو ((لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، فحركة آخره كحركة أوله في اللزوم والثبات بخلاف الإعراب))[٤].

وقد نص القدماء أنَّ البناء هو الذي يلزم حالة واحدة لا يحيد عنها وأنَّ الأصل فيه هو السكون، وألمح كلامهم أَنْ السكون صوت ينطق ووازنوا بينه وبين الحركات)الفتحة

(١) علم الأصوات النحوي:٣٤٤.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٦٠/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٦٦/١.

(٤) شرح المفصل:٢٨٦/٢.

والضمة والكسرة)، فهم يرون أَنْ السكون هو أخف الحركات، قال الشّيخ خالد الأزهري ((وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للأصل)) [١].

وتصوروا أَنْ السكون حقيقة نطقية مقابلة للحركات (الفتحة الكسرة والضمة)، وعدوه أخف الحركات، وأنَّ أَقرب الحركات إليه في الخفة هو الفتح[٢]، وذهبوا إلى أنَّ الخفة في السكون كانت سببا في أصليته في المبني، قال العكبريّ : ((وَالْأَصْل فِي الْبناء السّكُون لوَجْهَيْنِ أَحدهمَا أنَّه ضدُّ الْإِعْرَاب وَالْإِعْرَاب يكون بالحركات فضدَّه يكون بِالسُّكُونِ وَالثَّانِي أنَّ الْحَرَكَة زيدت على المعرب للْحَاجة إِلَيْهَا وَلَا حَاجَة إِلَى الْحَرَكَة فِي المبنيّ إِذْ لَا تدل على معنى)) [٣].

وهذا التقسيم أو التقابل بين البناء والإعراب قد بُني على أساس الخفة والثقل، فالحركات رُبَّما تكون ثقيلة، والسكون القسيم المقابل لها يكون أخف منها، وهذا التقسيم المنطقي كان حاضرا في ذهن النَّحويّين.

وقد كان موقف الباحثين المحدثين مختلفا في النظر إلى السكون، فقد أيد بعضهم أَنْ يكون السكون حركة تضاف إلى الحركات الثلاثة وأنه حقيقة نطقية، ولاسيَّما الأستاذ حفني ناصف الذي قال: ((الحركات قسمان أصلية ومتفرعة، فالأصلية هي: الفتحة والكسرة والضمة والسكون وهي المصطلح على تصورها هكذا ـَ ـِ ـُ ـْ)) [٤].

واعتقد الأستاذ إبراهيم مصطفى أنَّ السكون حقيقة نطقية عندما قال: ((ونحن إذا عدنا إلى طبيعة السكون وفحصناه حين النطق بالساكن، رأينا أنَّ السكون يستلزم أن تضغط النَّفس عند مخرج الحرف)) [٥].

وبعض المحدثين لم يرتض للقدماء هذا التوجّه مستدركين عليهم بالحقيقة الصوتية التي تنص على أنَّ السكون هو ليس حقيقة صوتية منطوقة؛ بل هي على العكس من ذلك، فقد شن الدكتور كمال بشر هجوما عنيفا على القدماء واتهمهم بعدم الفهم وأنّهم افترضوا افتراضًا بُني على وهم[٦]؛ ولاسيَّما عندما وصفوا السكون بالخفة وجعلوه قريبًا من الفتح

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٥٤/١
(٢) ينظر: أوضح المسالك:٦٣/١.
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب:١/ ٦٧.
(٤) تاريخ الأدب أو حياة اللّغة:١١، ١٥.
(٥) إحياء النحو:٥٧.
(٦) ينظر: دراسات في علم اللّغة:١٥٠.

لخفتهما، يقول : ((وهذه المصطلحات –كما ترى– تفيد التحقيق الصوتي أو ايجابيته، إذ لا يكون ذلك بجانبيه (الخفة والثقل) إلا في النطق والتلفظ بالشيء بداهة))[١].

وقد وصف هذا الشبه بين السكون والفتحة بالمغالطة المنهجية؛ إذ قال: ((فهذا التعليل –بالإضافة إلى ما يشتمل عليه من مغالطة منهجية– يصف الحركات بالثقل، إذا قورنت بالسكون وفي ذلك ما يعني إيجابية السكون ووجوده نطقا، غير أنه يتميز بالخفة في ذلك على أنَّ غالبية النصوص ... تؤكد هذا التصريح أحيانا– بأن السكون شيء يتلفظ به ويتساوى في هذه الخاصة مع الحركات))[٢].

وكلام الدكتور كمال بشر فيه نظر؛ لأنَّ علماء العربيّة القدماء كانوا واعين لحقيقة السكون، والدليل على ذلك أنَّ بعض النَّحويّين كانوا لا يسمونه سكونًا بل وقفًا؛ إذ ورد هذا عن السيرافي في أثناء حديثه عن بناء فعل الأمر، يقول فيه ((فلما كان الفعل الماضي غير معرب وكان مبنيا على حركة وفعل الأمر أنقص منه، جعل له الوقف بناء لأنه ليس حال أنقص من البناء على الحركة إلا البناء على السكون، فترك فعل الأمر على أصله الذي له من الوقف))[٣].

ومن ذلك قول ابن جنّيّ في اللمع: ((وَالْبناء أَرْبَعَة أضْرب ضم وَفتح وَكسر ووقف... وَالْوَقْف يكون فِي الِاسْم نَحْو منْ وكمْ وَفِي الْفِعْل نَحْو خذْ وُكلْ وَفِي الْحَرْف نَحْو هلْ وبلْ))[٤]، وكذلك قول العكبريّ : ((وإنَّما كانَ الأصلُ فِي الْبناء السكونَ لأمرين أحدُهما أنَّهُ ضدُّ الْإِعْرَاب والإعرابُ يكون بالحركةِ فضدّه بضدّها وَالثَّانِي أنَّ الْحَرَكَة زائدةٌ والأصلُ أنْ لَا يُزاد شيءٌ إلَّا للْحَاجة إلَيْهِ))[٥].

وقول أبي إسحاق الشاطبي : ((البناء ينبغي أن يكون على ضد الحركة وهو السكون، فلذلك قال: إن الأصل في المبني التسكين)) [٦].

يتضح عن طريق النصوص المذكورة آنفًا أنَّ النَّحويّين قد أدركوا أنَّ السكون هو عدم الحركة فعبروا عنه بالوقف وهم يدركون جيدًا أَنَّهُ حذف للحركة غير أنَّ النَّحويّين جعلوا السكون علامة أو شكلا يتصوروه ذهنيًا ولما كان البناء به حاجة صوتية إلى حذف الحركة في كثير من الأحيان لدواعي الانسجام الصوتي في الأصوات والمقاطع جعل النحويون

(١) ينظر: المصدر نفسه:١٥٠.
(٢) ينظر: المصدر نفسه :١٥١.
(٣) شرح كتاب سيبويه:٨٦/١.
(٤) اللمع في العربية:١١، ١٢.
(٥) اللباب في علل البناء والإعراب:٧٥/٢.
(٦) المقاصد الشافية:١١٧/١.

الحذف أصلا فيه وعبروا عنه بالسكون ليكون للحذف شكل أو هيئة كما أنَّ للحركات أشكالا ورموزًا.

ويرى الباحث أنَّ الافتراض الصوتي كان حاضرا في النحو ولاسيَّما في البناء، ورُبَّما كان مخرجا لبعض الحالات التي تشذ عن القاعدة النحوية التي وضعوها .

الخاتمة

- كشف البحث عن أهمية تفاعل بين المستوى الصوتي والمستوى النحوي في الدّراسة اللّغوية.
- اتضح أنَّ النقد الذي وجّه للقدماء من اتهامات بعدم الفهم للمسائل الصوتية غير صحيح وأنَّه لا يقوم على أساس لا سيما في مسألة عدهم السكون حركة منطوقة، وهذا الكلام عار عن الصحة لأنهم أدركوا حذف الحركة وكانوا يسمون السكون أحيانا بالوقف .
- لم يدرك بعض الباحثين المحدثين نمط التفكير النحوي عند القدماء فحاكموهم بضابط الدّراسة الصوتية المجردة متناسين طبيعة اللّغة العربيّة المعربة وشواذ القاعدة النحوية .
- ثمة تقاطع بين الصوت والنحو وإنَّ النَّحويّين القدماء قد عملوا على التخلص منه بأسلوب منطقي.
- توصل البحث إلى أَنْ النَّحويّين القدماء استعملوا الصورة الذهنية المتخيلة في تقدير الحركة الإعرابية على الرغم من عدم وجودها نطقا، وإنَّ هذا يمثّل مرحلةَ تفكيرٍ نحوي عال المستوى .

ثبت المصادر

أولاً: الكتب

- إحياء النحو ، الأستاذ إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي، القاهرة – مصر ٢٠١٧
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ط٥، دار النفائس ، بيروت – لبنان١٤٠٦-١٩٨٦م.
- تاريخ الأدب أو حياة اللّغة، حفني ناصف، ط٣، مطبعة جامعة القاهرة، مصر ١٩٧٣.
- تهذيب اللّغة، مُحَمَّد بن أحمد الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ٢٠٠١م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ (ت٣٩٢هـ) تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
- دراسات في علم اللّغة، د. كمال بشر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.
- دراسات نقدية في النحو العربيّ، د. عبدالرحمن أيوب، مؤسسة الصباح، الكويت.
- دراسة صوتية تحليلية لحرف الإعراب وحركته في اللّغة العربيّة، د. سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي، ط١، دار البخاري ، المدينة المنورة – السعودية١٤١٧هـ.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
- شرح الكافية الشافية، جمال الدِّين بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، السعودية، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- شرح تسهيل الفوائد، جمال الدِّين ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. ، ط١، محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر ، مصر، ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلميّة، لبنان، ٢٠٠٨م.
- العربيّة الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريف وتحقيق: عبدالصبور شاهين، ط٢، دار المشرق، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.

- علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، أ.د. سمير شريف استيتية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن ٢٠١٢م.
- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، ط١، مكتبة الأسدي، مكة السعودية، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، ط١، طبعة بولاق، مصر، ١٣١٦هـ.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد حامد بن محمّد التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم ، تحقيق: د. علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان،١٩٩٦م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية، أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، ط١، دار الفكر، سوريا، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- اللمحة في شرح الملحة ، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م
- اللمع في العربيّة، ابن جني (ت٣٩٢هـ)،تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبريّ(ت٦١٦هـ)،تحقيق: محمد خير الحلواني، ط١، دار الشرق العربيّ، بيروت – لبنان١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، ، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- مقاييس اللّغة، أحمد بن فارس القزويني (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- مناهج البحث في اللّغة، د. تمّام حَسّان، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ١٩٩٠م.
- المنصف في شرح تصريف المازني، ابن جنّيّ، ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- النحو والسياق الصوتي، د. أحمد كشك، ط١، دار غريب، القاهرة – مصر ٢٠١٠م.

ثانياً: الرسائل

❖ أثر أصوات المدّ واللين في بناء الكلمة العربيّة، بشار حمود سيف الدِّين، بإشراف أ.د.زيد خليل القرالة، جامعة آل البيت / كليّة الآداب.٢٠١٨م

ثالثاً: البحوث

❖ الثقل الإعرابي بين الحقيقة الصوتية والتحليل النحوي، د.حسن خميس الملخ، وقد. سهى فتحي نعجة، مجلة كليّة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد٢٦، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.